

Distr.: General
20 February 2009
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٨٣٠ (٢٠٠٨)

أولاً - مقدمة

- ١ - طلب مجلس الأمن، في الفقرة ٦ من قراره ١٨٣٠ (٢٠٠٨) إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى المجلس كل ثلاثة أشهر عن مدى الوفاء بمسؤوليات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وهذا التقرير هو ثاني تقرير يقدم عملاً بذلك القرار.
- ٢ - ويقدم التقرير المستجدات في أنشطة الأمم المتحدة بالعراق منذ التقرير السابق (S/2008/688)، المؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ويعرض التقرير موجزاً عن التطورات السياسية الرئيسية التي طرأت خلال الفترة قيد الاستعراض، فضلاً عن الأحداث الإقليمية والدولية المتعلقة بالعراق. كما يقدم التقرير المستجدات في أنشطة ممثلي الخاص للعراق وأنشطة البعثة.

ثانياً - موجز التطورات السياسية والأمنية الرئيسية التي طرأت في العراق

- ٣ - اتخذ العراق خطوة جهرية إلى الأمام بإجراء انتخابات المحافظات المحلية في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ في ١٤ محافظة من محافظات العراق الثماني عشرة، وهو ما جاء تنويجاً ناجحاً لعدة أشهر من النشاط السياسي والتحضيرات الأمنية، فضلاً عن التحضيرات التقنية اللوجستية المكثفة من أجل الانتخابات التي قامت بها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. وقد أثبتت على نطاق واسع فيما يبدو الإجراءات الانتخابية، وكانت المشاركة في الانتخابات، التي قُدرت بنسبة ٥١ في المائة، أمراً مثيراً لتشجيع، لا سيما المشاركة فيما بين السكان السنّة، الذين قاطعوا أساساً انتخابات المحافظات السابقة التي جرت في كانون الثاني/يناير ٢٦٠٠٥. وحدث تطور إيجابي آخر هو تنفيذ خطة أمنية متينة على الصعيد الوطني على مدار فترة الانتخابات، أتاحت للعراقيين الإدلاء بأصواتهم في ثقة. وشهدت الفترة عموماً مستويات منخفضة جداً من العنف، لا سيما في يوم الانتخابات ذاته



الذي لم ترد تقارير عن وقوع حوادث فيه (في مقابل ما يزيد على ٨٠ حادث أمن خطير وقع يوم الانتخابات التي جرت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥). ويسلط ذلك الضوء على تزايد التحسن في قدرة قوات الأمن العراقية على مدار الأشهر الأخيرة. بيد أنه ارتكبت، في الأسابيع السابقة على الانتخابات، بعض أعمال العنف المثيرة للقلق، من بينها اغتيال خمسة مرشحين، وشن هجمات ضد بعض كبار الشخصيات العراقية والناشطين السياسيين، إلى جانب تقارير عن وقوع أعمال تهريب قام بها موظفو مفوضية الانتخابات.

٤ - ولقد قُمت بزيارتي الثانية إلى العراق في ٦ شباط/فبراير كي أشيد بالشعب العراقي، وحكومة العراق، والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات نظرا إلى نجاح إجراء انتخابات المحافظات، وعرضت مواصلة الدعم المقدم من الأمم المتحدة. وفي الاجتماعات التي عقدتها مع الرئيس جلال طالباني، ورئيس الوزراء نوري المالكي، ونائبي الرئيس طارق الهاشمي وعبد المهدي، ناقشنا الحاجة إلى ترسيخ المكاسب الأمنية التي تحققت في الآونة الأخيرة، والتي تبتد في إجراء الانتخابات في جو خال من العنف إلى حد كبير. ولقد شجعت أيضا القادة العراقيين على اغتنام الفرصة ومواصلة العمل معا على إقامة عملية سياسية تشمل الجميع وتمثلهم، وحل الخلافات القائمة منذ فترة طويلة بصدد مستقبل دولة العراق ومواردها.

٥ - ولقد اجتمعت أيضا مع رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، فرج الحيدري، كي أهنئه على نجاح المفوضية في إجراء الانتخابات، وأؤكد له أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ستواصل تقديم الدعم مستقبلا. وفي اجتماعي مع سفير الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، ريان كروكر، ومع القائد العام للقوات المتعددة الجنسية في العراق، الجنرال راي أديرنو، ناقشنا تغير الموقف الأمني في البلد مع تزايد الاتجاه نحو نقل السلطة إلى قوات الأمن العراقية، وأن الانتخابات أول شاهد على كفاءتهم. وأخيرا وليس آخرا، اجتمعت مع موظفي الأمم المتحدة المرابطين في بغداد.

٦ - وقد وافق مجلس النواب على المسودة النهائية لاتفاق الأمن الثنائي بين الولايات المتحدة والعراق في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر. ويضع الاتفاق قوات الولايات المتحدة تحت سلطة الحكومة العراقية واختصاصها القضائي، ويشمل جدولا زمنيا لانسحاب تلك القوات من العراق بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وصوّت أيضا مجلس النواب في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر لصالح تحويل الحكومة السماح للقوات غير التابعة للولايات المتحدة بالبقاء في العراق حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩. وقد بدأت المرحلة التنفيذية من اتفاق الأمن في ١ كانون الثاني/يناير، وحتى الآن سارت دون حوادث تذكر عملية التسليم، التي تشمل نقل سلطة السيطرة على المنطقة الدولية في بغداد.

ثالثاً - أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

ألف - الأنشطة السياسية

٧ - على مدار الفترة المشمولة بالتقرير، التي جاءت عقب سنّ قانون انتخابات المحافظات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، تركّزت أساساً أنشطة ممثلي الخاص وأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على دعم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في عملية التحضير للانتخابات التي أُجريت في ٣١ كانون الثاني/يناير.

٨ - وكان من بين الأنشطة الأخرى ذات الأولوية التي قامت بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق مواصلة العمل بصدد حدود العراق الداخلية المتنازع عليها. وفي هذا الصدد، ما برحت البعثة تعمل مع اللجنة البرلمانية المشكّلة وفقاً للمادة ٢٣ من قانون انتخابات المحافظات. وقد أوكل مجلس النواب إلى اللجنة المهام التالية: (أ) إعداد صيغة لتقاسم السلطة قبل إجراء الانتخابات في محافظة كركوك؛ (ب) تقييم مسألة المنازعات على الملكية قبل وبعد ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣؛ (ج) النظر في المسألة الديمغرافية في ظل المساعدة التقنية المقدمة من الأمم المتحدة. وبالتالي، وجّه رئيس البرلمان رسالة إلى ممثلي الشخصي يكرر فيها طلب قيام البعثة بدعم عمل اللجنة.

٩ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، قام ممثلي الخاص بزيارة كركوك كي يرى الحالة على الطبيعة في تلك المحافظة ويستمع إلى مقترحات القادة السياسيين المحليين وقادة المجتمع المدني عن الطريقة التي يمكن بها المضي قدماً. وبعد ذلك اجتمع في بغداد مع أعضاء اللجنة المشكّلة للنظر في المادة ٢٣ من قانون انتخابات المحافظات وأبلغهم توقعات المجتمعات المحلية في كركوك للعمل صوب إيجاد حل للمسألة ورغبتهم في ذلك. وشجّع اللجنة إضافة، إلى ذلك، على أن تبدأ عملها وعرض تقديم المساعدة من البعثة من خلال الخبرة التقنية والدعم في أعمال الأمانة في حالة ما إذا ثار خلاف. وبناء عليه، طلب أعضاء اللجنة رسمياً مساعدة البعثة على إتمام ولايتهم. واستجابة لذلك الطلب، قامت البعثة في ٢ شباط/فبراير، بتيسير أول رحلة يقوم بها سبعة من أعضاء اللجنة إلى كركوك. ومنذ تلك الزيارة، بدأت اللجنة في الاجتماع ببغداد بحضور مسؤولي البعثة.

١٠ - وقد استمر على مدار الفترة قيام البعثة بالتحضير لإعداد مجموعة التقارير التحليلية عن الحدود الداخلية المتنازع عليها لتقديمها إلى حكومة العراق. وواصلت البعثة، في إطار استعراضها الشامل لتلك المجالات، إجراء زيارات ميدانية عبر المناطق الهامة في محافظات كركوك وصلاح الدين وديالا ونيوى للاجتماع مع من يلزم التحاور معهم من الحكومتين المركزية والمحلية، والمجتمع المدني، وجماعات الأقليات المتضررة. واستقبلت البعثة في بغداد

أيضا ممثلين عن جماعات الأقليات التي تعيش في المناطق قيد النظر، حيث نوقشت أيضا الشواغل المتصلة بانتخابات مجالس المحافظات.

باء - الحوار الإقليمي

١١ - واصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم إلى العراق، وفقا لولايتها، تقديم الدعم إلى حكومة العراق بشأن علاقاتها مع البلدان المجاورة، لا سيما من خلال دعم وحدة آلية الدعم المخصصة في وزارة الخارجية. وحضر ممثلو الأمم المتحدة اجتماعين عقدهما الفريق العامل - أحدهما بشأن اللاجئين في عمان في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، والآخر بشأن أمن الحدود في دمشق يومي ٢٢ و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وعقب الزيارة التي قام بها ممثلي الخاص إلى جمهورية إيران الإسلامية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أبدى كل من العراق وجمهورية إيران الإسلامية أيضا اهتماما بالعمل مع البعثة بصدد المشروع الثنائي لإزالة الألغام بمناطق الحدود. وقد أدى ذلك أيضا إلى أن أصدر رئيس وزراء العراق أمرا بتشكيل لجنة مشتركة تضم وزراء الدفاع والداخلية والبيئة والخارجية لمعالجة تلك المسألة. وإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة تقديم دعمها إلى المنسق الرفيع المستوى المعني بإعادة أو عودة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاههم إلى أوطانهم وإعادة جميع الممتلكات الكويتية في تنفيذ ولايته. وتعمل البعثة مع العراق والكويت على إحراز تقدم في المباحثات الثنائية، لا سيما بشأن المسائل المتعلقة المتصلة باستئناف مشروع صيانة الحدود العراقية - الكويتية.

١٢ - وحدث تطور محل ترحيب تمثل في تزايد تمثيل البلدان المجاورة باطراد في بغداد. وأصبح ممثلا الآن ثمانية بلدان عربية، إضافة إلى جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، خمسة من تلك البلدان على مستوى السفير. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام رئيس الوزراء المالكي بزيارة تركيا وجمهورية إيران الإسلامية لمناقشة التعاون مع البلدين. وحضر الرئيس طالباني مؤتمر القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الذي عُقد في الكويت يومي ١٩ و ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ وعقد اجتماعات ثنائية مع نظرائه العرب، كان من بينهم أمير الكويت، حيث ناقشا العلاقات بين البلدين.

١٣ - وتأمل الأمم المتحدة أن تتواصل العمليات الجارية حاليا بهدف ترسيخ العلاقات الثنائية بين العراق وجيرانه؛ ومن المأمول أيضا أن تقيم جميع الدول الأعضاء بالمنطقة علاقات دبلوماسية كاملة مع العراق، وأن تعمل معا بروح المصلحة المشتركة والاحترام المتبادل دعما للاستقرار الإقليمي.

جيم - أنشطة الدعم الدستوري

١٤ - عقب التقرير الذي قدمته لجنة استعراض الدستور في تموز/يوليه ٢٠٠٨، الذي عيّنت فيه عددا من المسائل التي لا تزال محل نزاع داخل عملية استعراض الدستور، حدد مكتب الدعم الدستوري التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق النظام الاتحادي وقانون الهيدروكربونات بوصفهما مسألتين ينبغي التوصل لحل بشأنهما على سبيل الأولوية تحقيقا لاستقرار طويل الأجل في البلد. ورغبة في البناء على الزخم الذي أوجده التقرير، استضافت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق مناقشة من مناقشات المائدة المستديرة يومي ٢٤ و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ببغداد لمناقشة إدارة مسألة الهيدروكربونات في سياق النظام الاتحادي.

١٥ - وتحقيقا للمزيد من الزخم بصدد تلك المسائل المعلقة، ودعمًا لعملية المصالحة السياسية والتنمية الاقتصادية على السواء على الصعيد الوطني، من المزمع عقد جلستين لمتابعة تلك المناقشة قبل العطلة البرلمانية في صيف عام ٢٠٠٩، وذلك للمساعدة على تعيين حلول ملموسة وقابلة للتنفيذ. وسوف تكون الأولى مناقشة من مناقشات المائدة المستديرة تُعقد في إربيل، مع التركيز بوجه خاص على مسألة جوانب التماثل وعدم التماثل على الصعيدين الاتحادي والإقليمي، وسوف تكون الثانية مؤتمرا موسعا بشأن النظام الاتحادي وإدارة الهيدروكربونات يُعقد في بغداد.

١٦ - ودعمًا للعملية الجارية المتعلقة بتطوير مؤسسات حكومة العراق، واصل مكتب الدعم الدستوري التابع للبعثة تقديم المشورة التقنية والقانونية إلى لجان معينة تابعة لمجلس النواب العراقي بشأن المسائل الدستورية والتشريعية، منها اللجنة المعنية بشؤون المرأة والطفل والأسرة، ولجنة الأقاليم، فضلا عن المشاركة في رئاسة الاجتماع التشريعي الدولي للمائدة المستديرة، وهو منتدى مخصص للمناقشة وتبادل المعلومات.

دال - أنشطة المساعدة الانتخابية

١٧ - دعمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والحكومة العراقية في إجراء انتخابات مجالس المحافظات بنجاح في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ في ١٤ محافظة. وجرى الاقتراع في بيئة خالية نسبيا من العنف، حيث لم تقع أي حوادث أمنية تذكر. وتشير التقديرات الأولية إلى أن نسبة الاقتراع بلغت ٥١ في المائة من مجموع الناخبين المؤهلين للتصويت، البالغ عددهم نحو ١٥ مليون ناخب، وهو رقم جيد إذا ما قورن بالأرقام المسجلة في الانتخابات المحلية في البلدان الأخرى. وتبين هذه الأرقام أيضا أن العراقيين والعراقيات، من مختلف فئات المجتمع، قد شاركوا في العملية. وفي

٢٨ كانون الثاني/يناير، وقبل حلول موعد الاقتراع على مستوى البلد ككل، أُتخذت إجراءات خاصة لتمكين المؤهلين للتصويت من بين نحو ٦٠٠ ٠٠٠ من أفراد الشرطة والأفراد العسكريين الذين سيكونون في الخدمة يوم الاقتراع، فضلا عن المرضى والمعتقلين، من المشاركة في العملية الانتخابية. ومن المقرر أن تعلن مفوضية الانتخابات العراقية عن النتائج الأولية للانتخابات في ٥ شباط/فبراير، وأن تقر النتائج النهائية في أواخر شباط/فبراير، بعد البت في الشكاوى المتصلة بالانتخابات.

١٨ - وقامت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، باستقدام وتدريب أكثر من ٢٦٠ ٠٠٠ موظف، ومعظمهم من وزارة التعليم، وذلك للعمل في أكثر من ٧ ٠٠٠ مركز اقتراع و ٤٢ ٠٠٠ محطة اقتراع في مختلف أنحاء البلد. وشمل ذلك محطات الاقتراع التي أنشئت لتمكين نحو ٦٣ ٠٠٠ ناخب من المشردين داخليا المؤهلين للتصويت من الاقتراع غيابياً في انتخابات محافظاتهم الأصلية.

١٩ - وقام ما يزيد قليلا عن ٤٠٠ كيان وائتلاف سياسي بتسجيل أكثر من ١٤ ٠٠٠ مرشح (من بينهم ٣ ٩١٢ امرأة) لدى مفوضية الانتخابات العراقية للتنافس على ٤٤٠ مقعدا في مجالس المحافظات. وكانت مشاركة المجتمع المدني قوية، حيث اعتمدت المفوضية أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ وكيل سياسي ومراقب محلي لمراقبة جميع جوانب العملية الانتخابية، بما في ذلك عمليات الاقتراع وفرز الأصوات وتسجيل النتائج.

٢٠ - ووضعت الحكومة العراقية خطة للأمن على الصعيد الوطني، كُلفت بموجبها قوات الأمن العراقية بالمسؤولية الرئيسية عن توفير الأمن للانتخابات. وقد وُضعت هذه الخطة بتنسيق مع مفوضية الانتخابات العراقية. ويرجع الفضل إلى حد كبير في غياب أعمال العنف بشكل شبه تام أثناء الانتخابات إلى تزايد فعالية قوات الأمن العراقية.

٢١ - ومما يشهد على زيادة الاستقرار في البلد وعلى الالتزام المتواصل في المجتمع الدولي بترسيخ الديمقراطية في العراق، نُشر العديد من المراقبين الدوليين في مختلف أنحاء البلد لزيادة تعزيز الثقة في العملية الانتخابية. فقد أوفدت جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي بعثات مراقبة، واعتمدت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أعضاء من السلك الدبلوماسي المعتمد في العراق لمراقبة العملية. ونشر الاتحاد الأوروبي أيضا فريقا صغيرا للتقييم التقني. وقامت البعثة هي الأخرى بنشر ٢٦ موظفا دوليا خارج بغداد في يوم الاقتراع، وتمكنت، بفضل حضور مسؤولي الاتصال الوطنيين على مستوى المحافظات، من تغطية كل محافظة من محافظات البلد في يوم الاقتراع. وقام ممثلي الخاص شخصيا بزيارة مراكز الاقتراع في الرمادي

والنجف وبغداد ليبرهن للشعب وللقائمين على الانتخابات في العراق مدى التزام الأمم المتحدة بالعملية الديمقراطية ودعمها لها.

٢٢ - وفي المرحلة السابقة للانتخابات، قادت البعثة الجهود الرامية إلى معالجة مسألة تمثيل الأقليات، وهي جهود أثرت عن تعديل القانون الانتخابي لعام ٢٠٠٨. وأجري هذا التعديل لتوفير ما مجموعه ستة مقاعد في محافظات بغداد والبصرة ونيوى. وقامت مفوضية الانتخابات العراقية، بمساندة من البعثة، بزيادة تنقيح الصيغة المعتمدة في توزيع المقاعد على الأحزاب الفائزة والمرشحين الفائزين. وأسدت البعثة المشورة بشأن أفضل السبل الكفيلة بتشجيع تمثيل المرأة في مجالس المحافظات، داعية باستمرار إلى مشاركة المرأة بفعالية في الحياة السياسية.

٢٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت أيضا المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، بمساندة من البعثة، بوضع الإجراءات المتعلقة بالاقتراع وفرز الأصوات، وبصياغة استراتيجيات توعية الجمهور والمجتمع المدني، وبتوفير المواد اللازمة، بما في ذلك القوائم النهائية للناخبين وأوراق الاقتراع. وعُززت هذه الأنشطة ببرامج بناء القدرات بغرض كفالة تدريب ٢٦٠ ٠٠٠ موظف استقدمتهم مفوضية الانتخابات. وقامت البعثة أيضا، بالتعاون مع منظمات شريكة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع)، بالإسهام إلى حد كبير في صياغة الأنظمة والسياسات الإعلامية المتعلقة بتغطية الانتخابات.

٢٤ - وفي إطار دعم العملية الانتخابية، قامت وحدة توعية الجمهور في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، بمساندة من مكاتب المساعدة الانتخابية والإعلام التابعة للبعثة ومكتب خدمات المشاريع، بتنظيم العشرات من المناسبات في مجال التربية الوطنية وتنقيف الناخبين لصالح قادة الرأي في مختلف أنحاء البلد لمعالجة عدد من المواضيع الانتخابية الأساسية، منها تدابير مكافحة الفساد والقواعد والأنظمة المتعلقة بالحملات الانتخابية وإجراءات التصويت. ودُعمت جهود التوعية المذكورة بأنشطة ممثلي الخاص الذي قام، في مناسبات مشتركة مع مفوضية الانتخابات، بالإعلان عن انطلاق الحملة الانتخابية، وشرح إجراءات التصويت، وطمأنة الجمهور بشأن التدابير المتخذة لمكافحة الفساد. وقامت البعثة كذلك باستضافة جلسة إعلامية مع قادة الكتل السياسية في مجلس النواب بشأن تلك المسائل، إضافة إلى إجراءات فرز الأصوات والصيغة المعتمدة في توزيع المقاعد.

٢٥ - وفي نفس الوقت، قامت أيضا المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، في الفترة من ١٥ كانون الأول/ديسمبر إلى ١٩ كانون الثاني/يناير - امتثالا للالتزامات القانونية المنصوص

عليها في الدستور وفي القانون المتعلق بتشكيل المناطق - بإجراء عملية جمع التوقيعات في البصرة كخطوة أولى نحو تحديد ما إذا كان ينبغي المضي قدما في طريق إجراء استفتاء في المحافظة لتشكيل منطقة خاصة بها. وبلغ عدد التوقيعات المجمعة ٤٤١ ٣٢ توقيعاً، وهو دون مستوى ١٤٠ ٠٠٠ توقيع المطلوب لإجراء استفتاء في هذا الشأن. وأعلنت مفوضية الانتخابات لاحقاً عن رفض الطلب لعدم اكتمال عدد التوقيعات المطلوبة.

هاء - المساعدة الإنسانية والتعمير والتنمية

٢٦ - اعتُرف بالجهود التي يبذلها العراق لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، على الوجه الذي حُدِّدَ به في العهد الدولي مع العراق، من خلال قيام نادي باريس بإلغاء ديون العراق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وأهنئ حكومة العراق بحرارة على هذا الإنجاز. فهو يشير باستمرار التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد، وبقدرته على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية رغم التحديات الجسيمة التي تواجهه. وستواصل الأمم المتحدة دعم هذه العملية عن طريق المساعي الحميدة التي يبذلها مستشاري الخاص بشأن العهد الدولي مع العراق.

٢٧ - ولكفالة أكبر قدر ممكن من توافق الدعم الدولي المقدم للعهد الدولي مع العراق مع مبادئ إعلان باريس، أنشأت الأمم المتحدة والبنك الدولي منتدى شركاء العراق في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ويجمع هذا المنتدى الجهات المانحة والأمم المتحدة معاً لمواءمة استراتيجياتهما بشأن العراق وتجاه العهد المذكور بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الشفافية والتأثير. وسيكون من الأهمية بمكان النظر في سبل زيادة تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في إطار العهد.

٢٨ - وبالنظر إلى توقع إقفال مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق/صندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للاستثمار في العراق في السنوات المقبلة، بدأت المداورات بشأن تقديم دعم مالي أوسع نطاقاً إلى العراق عن طريق الأمم المتحدة. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بلغ مجموع المساهمات الملتزم بتقديمها إلى الصندوق الاستثماري ١,٣٦ بليون دولار، حيث بلغ مجموع الودائع ١,٣٣ بليون دولار. وتمت الموافقة، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، على تمويل ما مجموعه ١٥٩ مشروعاً وبرنامجاً مشتركاً بقيمة ١,٢٢ بليون دولار، بما في ذلك ١٥ مليون دولار للإغاثة الإنسانية عن طريق صندوق الاستجابة الإنسانية الموسعة.

٢٩ - ومافئ مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق يشكل ركناً أساسياً من أركان المساعدة الدولية، ويحظى بتقدير كبير لدى الحكومة العراقية. وإنني أقدر ما يقدم من دعم مالي واستراتيجي كبير إلى المرفق عن طريق المجتمع الدولي، ولا سيما المفوضية الأوروبية وحكومات إسبانيا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية واليابان.

ولكفالة الحفاظ على ما تحقق من مكاسب في إطار البرامج، من حيث الشفافية والملكية والمساءلة، طُلب من الأمم المتحدة أن تضع آلية للتنسيق تستند إلى مبادئ مماثلة لتشمل المشاريع الشائنة التمويل. ومثل هذا النظام أساسي في كفالة استمرار المواءمة والتكامل في استراتيجية الاستجابة الدولية لاحتياجات العراق. ومن المحتمل أن تناقش لجنة الجهات المانحة للمرفق هذه المسألة.

٣٠ - ومع اقتراب موعد إقفال مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق، عززت بشدة الجهات المانحة الدولية والأمم المتحدة الدور المركزي للعهد الدولي مع العراق باعتباره وسيلة من وسائل تنسيق الاستثمارات في العراق. وقاد رئيس الوزراء المالكي الجهود المبذولة لتوضيح الأولويات الإنمائية لدى الحكومة في إطار العهد بطلب إجراء استعراض كامل للنقاط المرجعية للعهد وإعادة ترتيبها حسب الأولوية. وأشيد أيضا بما يشهده العراق من زخم في وضع العهد الدولي موضع التنفيذ، وذلك عن طريق الأفرقة العاملة المشتركة بين الوزارات، المنشأة في مجالات الاقتصاد والحوكمة والزراعة والصحة والتعليم والطاقة وتنمية القطاع الخاص. وكُلفت كذلك الوزارات بأن تدرج في ميزانياتها لعام ٢٠٠٩ تدابير ترمي إلى بلوغ النقاط المرجعية المحددة في العهد. ولقيت هذه القرارات ترحيبا من فريق التنسيق في بغداد، الذي تولى رئاسته بالتشارك، في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، نائب رئيس الوزراء العراقي، برهام صالح، وممثلي الخاص.

٣١ - وفي نفس الوقت، ينذر التراجع الحاد في أسعار النفط بصعوبة ميزانية عام ٢٠٠٩. كما أن الاحتياطي الضريبي العراقي قد حُمّل أكثر مما يمكنه استيعابه، وهو ما حد من قدرة الحكومة على التخطيط لمزيد من الاستثمارات الإنمائية. وفي العديد من الصيغ المقترحة للميزانية الاتحادية لعام ٢٠٠٩، التي قُدمت في أواخر عام ٢٠٠٨، خُفّضت اعتمادات الميزانية المخصصة للاستثمار الرأسمالي من ٢٠ بليون دولار إلى ١٢ بليون دولار. ومن المحتمل أن تزداد حدة هذه التحديات نتيجة عدم نمو القطاع الخاص لتعويض النقص الناجم عن تراجع إيرادات النفط، ولا سيما بالنسبة للقوى العاملة العراقية. فقد أظهرت دراسة استقصائية حكومية صدرت في تشرين الثاني/نوفمبر أن معدل البطالة آخذ في الازدياد في أوساط الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٣٤ سنة)، إذ يبلغ حاليا ٢٨ في المائة، مقابل معدل بطالة يبلغ ١٨ في المائة على الصعيد الوطني ككل. ولا يستطيع حاليا سوق العمل العراقي استيعاب ثلث الباحثين عن العمل في العراق. وهذا يستدعي اعتماد مجموعة شاملة من الإصلاحات الوطنية لإعادة هيكلة الميزانية واستكمال الأطر التشريعية المنظمة للاستثمارات، وتحفيز المؤسسات الخاصة المحلية.

٣٢ - وجرى كذلك إبراز مدى التقدم المحرز والاحتلال الحاصل في تقديم الخدمات الاجتماعية في دراسة تحليلية شاملة للأمن الغذائي ومدى القابلية للتأثر، وهي دراسة مشتركة بين برنامج الأغذية العالمي والحكومة العراقية صدرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. فقد خلصت هذه الدراسة إلى أن مليون عراقي يعانون من انعدام الأمن الغذائي وأن ٦,٤ مليون شخص آخرون كادوا يصبحون عرضة لانعدام الأمن الغذائي لولا وجود شبكات الأمان الاجتماعي، وعلى رأسها نظام التوزيع العام. ومن بين المناطق التي يثور القلق إزاءها أكثر من غيرها منطقة جنوب العراق، التي ترتفع فيها معدلات الأمية (٢٤ في المائة مقابل ١٧ في المائة في المتوسط على الصعيد الوطني)، ومستويات سوء التغذية المزمن لدى الأطفال (٢٢ في المائة)، ويبلغ فيها معدل التوقف عن الدراسة ١٠ في المائة. وخلصت الدراسة إلى أنه بينما هناك استقرار في الإمدادات الكهربائية على الصعيد الوطني، فإن هذه الإمدادات أقل موثوقية في شمال العراق. وتحت الأمم المتحدة بشدة على تركيز الاستثمارات على المناطق التي تسجل فيها على الدوام مؤشرات إنسانية وإغاثية ضعيفة، وبخاصة ميسان وذيقار والموصل ودهوك والسليمانية، والمناطق المتضررة من أعمال العنف المتصلة بالتزاع ومن تنقل السكان.

٣٣ - ويزداد التأكيد على ربط الاستجابات البرنامجية على نحو أوثق بالعهد الدولي مع العراق بهدف تنسيق الاستثمارات الدولية في البلد. وقد استهدف أول برنامج رئيسي وُضع في إطار استراتيجية الأمم المتحدة للمساعدة، الموقعة حديثاً، النقاط المرجعية المتصلة بالقطاع الخاص والاقتصاد في إطار العهد. وسيقوم برنامج تنمية القطاع الخاص، الذي اعتمده مجلس الاستعراض الاستراتيجي العراقي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، باستثمار ٣٢,٨ مليون دولار في مجالات الإصلاح الاقتصادي الأساسية من خلال سبع من مؤسسات الأمم المتحدة. ويعكس إنشاء هيئة حكومية داخل مكتب رئيس الوزراء للإشراف على هذا البرنامج وجود شراكة راسخة بين الحكومة العراقية والأمم المتحدة فيما يتعلق بالمبادرات الاستراتيجية الحيوية. ومن المحتمل أن تتبع المبادرات الأخرى لعام ٢٠٠٩ نموداً مماثلاً.

٣٤ - وللاستفادة من الزخم الذي تحقق عقب إعلان وزير التخطيط عن بدء تنفيذ استراتيجية المساعدة في الربع السابق، واصلت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها تسريع وتيرة أنشطتها في البلد. فقد تضاعف عدد البعثات الموفدة إلى العراق أربع مرات بنهاية عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٧، بما في ذلك إيفاد العديد من البعثات إلى المحافظات العراقية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُجريت مناقشات مستفيضة مع مسؤولي المحافظات والأقاليم في كل من إربيل والسليمانية والنجف والرمادي بشأن تقديم الأمم المتحدة لدعم يناسب خصيصاً تلك المحافظات والأقاليم. وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن نائب مثلي الخاص للشؤون الإنسانية والتعمير والتنمية وفريق الأمم المتحدة القطري قد قدما استراتيجية

المساعدة إلى البرزاني رئيس وزراء إقليم كردستان و ١٨ عضوا من أعضاء مجلس وزراء حكومة الإقليم.

٣٥ - كما أرحّب أيضا بتزايد عدد بعثات كبار الموظفين من مختلف المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، الموفدة للوقوف على التقدم المحرز والإشراف على البرامج في العراق. فحضور هؤلاء الموظفين يعكس الأولوية التي يحظى بها، على أعلى المستويات، تنفيذ ولاية الأمم المتحدة في العراق على نطاق المنظومة ككل. وفي هذا الصدد، رحّب ممثلي الخاص بالمفوض السامي لشؤون اللاجئين، أنطونيو غوتيريس، للمرة الثانية في العراق في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وسافرا معا إلى النجف حيث التقيا بعدد من القادة السياسيين والدينيين، بمن فيهم آية الله العظمى علي السيستاني والمحافظ أسعد سلطان أبو كلل، وذلك لمناقشة ما ينبغي اتخاذه من خطوات تكفل عودة المشردين بشكل دائم.

٣٦ - ورغم التقدم المحرز بشأن القضايا الإنسانية طوال عام ٢٠٠٨، فإن ظروف العراقيين من الفئات الضعيفة والمشردين بوجه عام لا تزال مثار قلق. وقد زادت أوجه تحسن الأمن من فرص برامج الإغاثة التابعة للأمم المتحدة؛ غير أن التنفيذ تعطل بسبب ضالة التمويل (لم تُمول هذه البرامج إلا بنسبة ٦٧ في المائة حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨). وتتوخى عملية النداء الموحد العام ٢٠٠٩ لصالح العراق والمنطقة دون الإقليمية، التي أُطلقت في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، تصحيح ذلك. وهي تجمع عددا من المنظمات الإنسانية في ١٢ بلدا لدعم العراقيين، وترمي إلى تحقيق ثلاثة أهداف: تقديم الإغاثة إلى أكثر الفئات ضعفا داخل العراق (بمن فيهم الأسر العائدة إلى الوطن)؛ ودعم اللاجئين العراقيين في ظروف تضمن لهم السلامة والكرامة إلى أن تصبح العودة ممكنة؛ وتوفير منصة للحوار بين العراق وجيرانه بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. ويلتمس النداء النهائي توفير ١٩٢ مليون دولار للأنشطة المضطلع بها داخل العراق، و ٣٥٥ مليون دولار للأنشطة المضطلع بها خارج العراق، مع قيام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتنسيق الأنشطة الأخيرة.

٣٧ - وشهد العراق خلال الفترة المشمولة بالتقرير عدة عمليات ميدانية منسقة رئيسية. ونسق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق استجابة إنسانية لاحتياجات المسيحيين في مدينة الموصل الذين يتعرضون للهجمات وأعمال التخويف. وقد تعرض للتشريد ما يصل إلى ٢ ٥٠٠ من الأسر داخل محافظة نينوى ومحافظتي دهوك وإربيل المجاورتين. واستجابت مؤسسات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، والهلل الأحمر والصليب الأحمر بسرعة وفعالية لتلبية احتياجات السكان المشردين، بتقديم الأغذية والماء والمواد غير الغذائية. وفر عدد صغير

من المشردين إلى الجمهورية العربية السورية وتركيا. وحتى تاريخه، عاد إلى الموصل ما يقدر بـ ٤٠٠ ٢ أسرة. وتقدم الحكومة المساعدة المالية إلى الأسر العائدة والمشردة.

٣٨ - وتواصلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير حالات عودة المشردين داخليا واللاجئين، مع تسجيل عودة ٤٠ ٠٠٠ أسرة تقريبا إلى العراق بحلول نهاية عام ٢٠٠٨. وأُغلق في النجف أحد أكبر مخيمات المشردين داخليا في العراق، وقُدِّمت تعويضات إلى ٣٠٠ أسرة كي تستقر من جديد. وفي حين أن الاتجاه في حالات العودة إيجابيا، إلا أن عددا متزايدا من العائدين يجدون بيوتهم محتلة وممتلكاتهم مهدامة. وقد حدث بعض التقدم في ضمان حقوقهم القانونية في هذا الصدد على إثر إصدار حكومة العراق أمر بشأن إعادة الملكية (الأمر ١٠١) وأمر بشأن منح العائدين (الأمر ١٠٢). وحتى أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، تلقت لجنة الملكية المسؤولة عن إعادة الممتلكات المحتلة إلى العائدين ٢٥٩ مطالبة، أُحيلت منها ٢٢٠ مطالبة إلى مركز العمليات في بغداد ونُفذت ٢٠٩ حالات إخلاء، نفذتها في الغالب قوات الأمن العراقية. وتدعو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشدة إلى استخدام أدنى قدر من القوة وتقديم معونة إنسانية ملائمة إلى الأسر المطرودة، حيث لاحظت أيضا بأن هناك حاجة إلى المزيد من العمل لضمان تهيئة الظروف الملائمة لاستدامة حالات العودة وتنفيذ السياسات الواردة في الأمرين ١٠١ و ٢٦٢ تنفيذا كاملا. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لمساعدة حكومة العراق على تعزيز المكاسب التي تحققت في الآونة الأخيرة بحيث يمكن للعراقيين المشردين أن يعودوا في ظروف تضمن لهم السلامة والكرامة.

٣٩ - وقد تناقص خلال الفترة قيد الاستعراض معدل الإبلاغ عن حالات الكوليرا (أبلغ أول مرة عن تفشي المرض خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٨). وأكدت وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية وجود ما مجموعه ٩٢٥ حالة كوليرا وحدوث ١١ وفاة حتى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وواصلت وكالات الأمم المتحدة، بقيادة منظمة الصحة العالمية وبدعم من المنظمات غير الحكومية، تعزيز رصد الحكومة للمرض وجهود الاحتواء العامة. ورحبت حكومة العراق بنشر بعثة ميدانية دولية بقيادة منظمة الصحة العالمية في المحافظات المتضررة. وقدمت منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) الدعم أيضا إلى وزارة الصحة من أجل تنفيذ أيام التحصين الوطنية ضد شلل الأطفال في الفترة تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ووصلت الحملات إلى ما يقارب خمسة ملايين طفل دون سن الخامسة. وأصبح العراق حاليا خاليا من شلل الأطفال على مدار ثمانية أعوام متتالية.

٤٠ - وزادت الأمم المتحدة أيضا التركيز على تشجيع خطة الحكم الرشيد، مع التشديد بشكل خاص على مكافحة الفساد وتحقيق المصالحة والعدالة. وبدأ العمل على وضع استراتيجية شاملة لسيادة القانون لعام ٢٠٠٩ من أجل التنسيق مع جهات فاعلة أخرى وحصر القدرات المؤسسية لدى العراق. وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عمله الرامي إلى مساعدة حكومة العراق على إعداد التقييم الكامل والتقييم الذاتي عن مدى امتثالها لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وتم تدريب مسؤولين من لجنة النزاهة، والمجلس الأعلى لمراجعة الحسابات، والمصرف المركزي، والمنظمة المركزية للإحصاءات وتكنولوجيا المعلومات، واللجنة الاقتصادية التابعة لمجلس النواب على إجراء دراسة استقصائية واسعة النطاق عن الفساد، وسوف تشكل أساس المرحلة المقبلة للتقييمات.

٤١ - واستمرت الجهود المبذولة لإعادة الخدمات الأساسية في العراق، مع إعطاء أولوية خاصة للمسائل التعليمية والبيئية. وتكشف التقييمات الحديثة التي أجريت في بابل والقادسية والبصرة بأن ٣١ في المائة فقط من الأسر المعيشية أبلغت بأنها تحصل بشكل موثوق به على مياه الشرب المأمونة خلال حالات الجفاف المستمرة التي يعيشها العراق. وفي تلك المجتمعات المحلية نفسها، تتوافر شبكات صرف صحي قابلة للاستعمال لأقل من ٣٥ في المائة من كل الأسر المعيشية التي شملها الاستقصاء. وتواصل الأمم المتحدة دعمها لعملية إعادة تأهيل مرافق المياه والصرف الصحي في عدة محافظات، مما يؤدي إلى تحسين استفادة آلاف الأشخاص من هذه المرافق، خاصة في الجنوب. والجهود جارية حاليا لوضع خطط واستراتيجيات لإدارة النفايات الصلبة في البلد بأكمله. وقبل بداية السنة الدراسية الجديدة، عملت اليونيسيف، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والبنك الدولي مع وزارتي التربية والتعليم العالي على تحديث نظام التعليم العراقي. وبحلول أوائل عام ٢٠٠٩، سينتهي إعداد الصيغة النهائية لاستراتيجية وطنية للتعليم في العراق على المدى الطويل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنهت اليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) أيضا إعادة إصلاح ١٨٢ مدرسة يستفيد منها ما يزيد عن ١٠٨ ٥٠٠ طالب.

٤٢ - وستمثل إحدى أولويات الأمم المتحدة الرئيسية لعام ٢٠٠٩ في تحسين ظروف وحقوق المرأة العراقية التي لم تستفد بعد بالكامل من تحسن الأحوال في العراق. وقد وحد الآن عدد من مؤسسات الأمم المتحدة الجهود بغرض معالجة العنف القائم على نوع الجنس في العراق. وقاد صندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وعدة منظمات غير حكومية مبادرات ترمي إلى تحسين إمكانية لجوء المرأة إلى القضاء، وإصلاح القوانين الجنائية، وزيادة إمكانية الحصول على خدمات الانتعاش المجتمعية. وفي محاولة

لتخفيض معدل الوفيات النفاسية المرتفع بشكل غير مقبول في العراق (٨٤ وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة حية)، وسع صندوق الأمم المتحدة للسكان، ووكالات أخرى، نطاق الدعم والتدريب والمواد المقدمة إلى مراكز صحة الأم والطفل لتشمل المستشفيات الجنوبية النائية والمناطق الشمالية في العراق.

واو - أنشطة حقوق الإنسان

٤٣ - شهد العراق في الأشهر الأخيرة استقراراً تدريجياً، ومزيداً من التحسن في الظروف الأمنية، مع انخفاض عدد الهجمات العنيفة التي تحدثت صدى واسعاً وخسائر ضخمة وتشنها الميليشيات والجماعات المتمردة والعصابات الإجرامية. غير أن الهجمات العشوائية بالقنابل على جانب الطريق، أو السيارات المفخخة، أو العمليات الانتحارية كانت تحدث بشكل يومي تقريباً. وتمثل أحد الجوانب الميؤسفة بشكل خاص في كثرة استخدام النساء، وأحياناً حتى الأطفال، في تنفيذ العمليات الانتحارية: فعلى سبيل المثال، فجرت فتاة عمرها ١٣ سنة نفسها عند نقطة تفتيش في بعقوبة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وبالإضافة إلى ذلك، ما زالت هناك انتهاكات لحقوق الإنسان بشكل أقل بروزاً وخطورة ومنهجية، ويتطلب القضاء عليها إرادة سياسية وموارد والتزاماً طويل الأجل. وتتمثل ثلاثة أمثلة لهذه التحديات في ما يُبلغ عنه من حالات سوء معاملة بعض سلطات إنفاذ القانون العراقية للمحتجزين وتعذيبها لهم، وفي عدم كفاية الجهود المبذولة لتقديم مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان الماضية والحالية للمحاكمة، وحالات تجاهل حقوق المرأة.

٤٤ - ومن جانب آخر، يسري أن ألاحظ التقدم المحرز نحو ضمان إعمال حقوق الإنسان للمواطنين العراقيين من خلال سن مجلس النواب العراقي في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ للقانون المتعلق بإنشاء مفوضية عليا مستقلة لحقوق الإنسان. ويأتي إنشاؤها تنويهاً لستين من جهود الدعوة المكثفة التي قام بها مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وشركائه في المجتمع الدولي. وينص القانون على اضطلاع البعثة بدور خلال مرحلة إنشاء المفوضية وبدء عملها. وإني أطلع إلى رؤية مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة وهو يعمل مع شركائه العراقيين من أجل السماح للمفوضية ببدء عملها في أقرب وقت ممكن وضمان تنفيذ هذه العملية بما يتفق مع نص القانون وروحه على السواء، مع بقائها في منأى عن التدخلات السياسية.

٤٥ - وفي الأسابيع السابقة على انتخابات المحافظات التي أُجريت في كانون الثاني/يناير، سُجلت حالات قُتل فيها بعض المرشحين السياسيين والعاملين في الانتخابات. وربما كان أهم حالات اندلاع العنف من حيث عدد الأشخاص المتضررين متصلاً أيضاً بالانتخابات،

إذ يبدو أن تشريد حوالي ٤٠٠ ٢ أسرة، مسيحية في معظمها، من الموصل في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، كان حملة مخططة بدقة ومنهجية، بدافع سياسي وليس إجرامي. وظلت عمليات القتل الموجه أو غيرها من أنواع الهجمات المرتكبة ضد الصحفيين والمعلمين والبرلمانيين والعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية والقضاة والمحامين وأعضاء الأقليات سمة من سمات الحالة في العراق التي تبعث على القلق. وفي منطقة كردستان، ظل الصحفيون عرضة لهجمات عنيفة وتهديدات وشكاوى قانونية رغم بدء العمل بقانون حرية الصحافة. وتم الإبلاغ بشكل يومي تقريبا عن حالات قتل وحالات انتحار مزعومة وغيرها من "جرائم الشرف" المشبوهة.

٤٦ - وما زالت قوات الولايات المتحدة تطلق سراح المعتقلين في محاولة لتخفيض عدد الأشخاص المحتجزين. وكان لا بد من التخلي عن الخطة الأصلية المتمثلة في نقل كل محتجز إلى الولايات المتحدة إلى الحراسة العراقية بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ نظرا إلى ضيق الحيز المكاني في مرافق الاحتجاز العراقية، وعجز النظام القضائي العراقي عن معالجة آلاف القضايا. وبدلا من ذلك، ستستعرض السلطات العراقية ١٥٠٠ قضية في الشهر بينما تحافظ قوات الولايات المتحدة على الإشراف فعليا على المحتجزين الفعليين. وسيُطلق سراح المحتجزين الذين لا يصدر القضاء العراقي أمرا بإلقاء القبض عليهم بعد مرور ٣٠ يوما عن تقديم ملف القضية إلى السلطات العراقية. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، انخفض عدد المحتجزين في مرافق الولايات المتحدة في العراق إلى ٦٠٠ ١٥ ذكر راشد و ٥٨ قاصرا. وترحب البعثة بكل هذه الترتيبات بوصفها فرصة لفحص وإيضاح وتنظيم الوضع القانوني المتعلق بالعديد من المحتجزين.

٤٧ - وفي غضون ذلك، تبقى الحالة العامة للمحتجزين الواقعين تحت الحراسة العراقية في جميع أنحاء البلد، بما فيه منطقة كردستان، مصدر قلق كبير. وقد حُرِم عدد من المحتجزين من حريتهم لأشهر أو حتى سنوات، غالبا في ظروف سيئة، دون إمكانية تكليف محام بالدفاع عنهم، أو دون أن يتهموا رسميا بجريمة ما أو يمثلوا أمام القضاء. ولا تزال الادعاءات المتواصلة إزاء قيام موظفي إنفاذ القانون العراقيين بتعذيب السجناء وإساءة معاملتهم مصدر قلق بشكل خاص. ويخضع المحتجزون قبل المحاكمة بوجه خاص للعنف خلال مرحلة التحقيق لانتزاع الاعترافات منهم. ويبقى من المهم أن تعترف السلطات العراقية بأن المحتجزين جميعهم، بمن فيهم أولئك الذين كانوا محتجزين من قبل لدى الولايات المتحدة، يجب معاملتهم وفق الأصول القانونية، وبطريقة إنسانية، مع حمايتهم من سوء المعاملة والتعذيب، لا سيما بعد أن صدق العراق الآن على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٤٨ - واستمرت، بما يتمشى مع ولاية البعثة، برامج تشجيع حقوق الإنسان التي تنفذها البعثة من خلال التدريب وبناء القدرات لصالح حكومة العراق والمجتمع المدني؛ كما نُظِّمَت حلقات عمل بشأن دمج حقوق الإنسان في عمل وزارة الدفاع وبشأن قوانين مكافحة الإرهاب. وفي معرض إحياء الذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ والإعراب عن التضامن مع شعب العراق بشأن مسائل حقوق الإنسان، انضم إلى ممثلي الخاص وزير حقوق الإنسان العراقي وأعضاء السلك الدبلوماسي وطلاب الجامعات العراقية في مناسبة ثقافية استضافها مقر البعثة في بغداد.

زاي - المسائل التشغيلية واللوجستية والأمنية

٤٩ - وافقت الجمعية العامة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على تخصيص خمسة ملايين دولار لأعمال تصميم المقرر المتكامل اللازم في بغداد لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، الذي ما زال تشييده ضروريا لاستمرار تنفيذ ولاية البعثة في العراق. وفي هذا الصدد، فقد تلقت أيضا رسالة من رئيس وزراء العراق تؤكد قرار مجلس الوزراء تخصيص مبلغ ٢٥ مليون دولار من أجل المجمّع، وهي مساهمة أود أن أعرب عن امتناني بشأنها لحكومة العراق. ومن جهة أخرى، أُحرز تقدم جيد في تشييد المباني السكنية والمكتبية الجديدة في مكتب أربيل الإقليمي، حيث أُنجزت المرحلة الأولى بالفعل، مما يتيح للموظفين الذين تم تكليفهم بالعمل في المكتب بشكل دائم الانتقال من أماكن الإقامة السابقة التجهيز إلى المبنى الجديد. كما أن إقامة المرافق اللوجستية الجديدة في مطار بغداد الدولي أيضا قد أشرفت على الانتهاء، ومن المتوقع شغلها في أوائل عام ٢٠٠٩. ومن شأن ذلك أن يحسن من استعداد البعثة من الناحية التشغيلية. كما تم تعزيز قدرة البعثة على التنقل داخل البلد، حيث إن الطائرة المخصصة للبعثة تطير حاليا بشكل منتظم إلى كركوك والموصل لدعم عمليات النشر الميداني، إضافة إلى رحلاتها إلى عمّان وأربيل وبغداد والكويت.

٥٠ - وقد تضمن كل حدث من الأحداث السياسية الرئيسية التي وقعت في خلال الربع الأخير من السنة التهديد باستخدام العنف ضد المسؤولين الحكوميين أو قوات الأمن العراقية أو الوجود العسكري الدولي. ويمكن تفسير عدم تحقق غالبية هذه التهديدات على أنه دليل آخر على أن الميليشيات وقادة المتمردين بدأوا يفقدون نفوذهم، أو أن قدراتهم ومواردهم استنفدت. ولكن استمرار اكتشاف مخابئ جديدة وكبيرة للأسلحة يبين أن النية للحفاظ على درجة من القدرة العسكرية لا تزال باقية، وأنه يمكن إطلاق العنان لهذه القدرة في الوقت المناسب مستقبلا.

٥١ - وبعد النجاح في إقرار الاتفاق الأمني الثنائي بين حكومتي العراق والولايات المتحدة، تولت قوات الأمن العراقية السلطة رسمياً على البيئة الأمنية في المنطقة الدولية. وسيخضع مدى قدرة ونزاهة القوات العراقية للمزيد من الاختبارات بعد نجاحها في الخطوة الأولى المتمثلة في إجراء الانتخابات في المحافظات بسلام، مع إمكانية أن تقوم بعض الجماعات المسلحة، على الأقل، بمحاولة لشن هجوم داخل المنطقة الدولية. وعلى الرغم من أن نقل المسؤوليات سيكون تدريجياً، إلا أن خفض دور القوة المتعددة الجنسيات عموماً قد يبدأ في إحداث تأثيره في مدى توافر الموارد اللوجستية والأمنية اللازمة لدعم عمليات الأمم المتحدة خلال الأشهر الستة المقبلة. وفي هذا الصدد عُقد عدد من الاجتماعات مع وزير الدفاع، وكذلك مع نائب رئيس الأركان بهيئة أركان الدفاع المشتركة، وقائد العمليات الأمنية في المنطقة الخضراء، التابعين للولايات المتحدة، لمناقشة أمن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في المنطقة الخضراء والأمن الذي من الممكن أن توفره قوات الدفاع العراقية للبعثة.

٥٢ - وأُفسدت المناسبة الدينية الرئيسية خلال هذه الفترة، وهي ذكرى مقتل الإمام الحسين في يوم عاشوراء، بهجمات عنيفة تعرض لها الحجاج المسافرون إلى بغداد وكربلاء في الأسبوع الأول من كانون الثاني/يناير. فقد أسفرت اثنتان من الهجمات على ضريح الإمام موسى الحسين في بغداد في الفترة التي تسبق عاشوراء عن سقوط عدد كبير من الضحايا، مما أدى إلى مقتل أكثر من ٥٠ حاجاً، مع مصرع أو إصابة عشرات آخرين في تفجيرات على الطرق، أو في هجمات مسلحة في الفترة نفسها. إلا أن التدابير الأمنية المكثفة التي تم تنفيذها في اليوم الرئيسي لاحتفالات عاشوراء، وهو ٧ كانون الثاني/يناير، حالت دون حدوث مزيد من الهجمات الكبيرة. ومع ذلك، كان الحجاج الشيعة هدفاً لعدة هجمات في ١١ شباط/فبراير، مما أسفر عن سقوط ما لا يقل عن ١٦ قتيلاً، وفي ١٣ شباط/فبراير، مما أسفر عن سقوط ٣٥ قتيلاً، معظمهم من النساء والأطفال.

٥٣ - وظلت البيئة الأمنية في المحافظات الشمالية التابعة للحكومة الإقليمية الكردية مستقرة. وتفيد التقارير بأن تركيا سحبت عدداً كبيراً من القوات البرية من المناطق الحدودية في محافظتي دهوك وأربيل، ولكن القصف الجوي المتقطع ما زال مستمراً. وفي معظم الأحيان لا تؤثر هذه الهجمات في المناطق المأهولة بالسكان. وهناك سيناريو مماثل على طول الحدود الخارجية لمحافظة السليمانية، حيث تستهدف نيران مدفعية جمهورية إيران الإسلامية بشكل دوري عمليات حزب العمال الكردستاني. ومرة أخرى، نادراً ما يسفر هذا النشاط عن خسائر بشرية لكنه أدى إلى نزوح بعض المجتمعات المحلية الريفية. وقد خف التوتر بين قوات الأمن العراقية وقوات البشمركة الكردية في دبالى ونينوى بشمال البلاد، ولكنه لن يُزال بالكامل حتى تتم معالجة القضايا السياسية الكامنة الأوسع التي تؤثر في هذه المناطق. وفي

بعقوبة والموصل، تواصل قوات الأمن شن معارك يومية ضد عناصر مشابرة على التمرد. وشهدت نينوى أقل قدر من التحسن فيما يتعلق بمجمل البيئة الأمنية، حيث ما زال عدد حوادث العنف يتراوح بين ٣٠٠ إلى ٤٠٠ حادث شهريا.

٥٤ - ومنذ تولي قوات الأمن العراقية المسؤولية عن الأمن في محافظة الأنبار في أيلول/سبتمبر الماضي، تمكنت تلك القوات من المحافظة على بيئة آمنة بدرجة معقولة. وكانت منطقة الرمادي والمراكز الهامة بغرب المحافظة مستقرة، ولكن الدلائل تشير إلى أن تنظيم القاعدة في العراق يسعى لاستعادة نشاطه في الفلوجة. وفي هذه المدينة كان هناك الكثير من العمليات الانتحارية الواسعة النطاق، التي تستهدف قوات الأمن في معظم الأحيان. وكان من المعتقد أن الجماعات المعادية في الفلوجة هي التي ستشن، على الأرجح، هجوما مباشرا ضد عملية انتخابات المحافظات. وأشعلت النيران في مطلع كانون الثاني/يناير في مدرستين كان من المعتزم استخدامهما كمراكز للاقتراع، كما تعرض موظفو الانتخابات للتحرشات.

٥٥ - وفي المحافظات الجنوبية حدث تحول قليل في الأجواء الأمنية السائدة. ولم تكن هناك عمليات عسكرية كبيرة، على الرغم من أن العملية المستمرة الرامية إلى اعتراض مهربي الأسلحة في محافظة ميسان قد أدت إلى حدوث هجمات مستمرة ضد قوات الأمن العراقية والقوة المتعددة الجنسيات. كما أدت انتخابات المحافظات إلى حدوث بعض أعمال العنف ذات الدوافع السياسية، كان معظمها في شكل عمليات اغتيال استهدفت المرشحين المنافسين.

٥٦ - ويعمل قسم الأمن بالبعثة حاليا مع إدارات شؤون السلامة والأمن، والشؤون السياسية، والدعم الميداني بالأمانة العامة على إعداد خطة تنفيذية أمنية جديدة تعكس تزايد وتيرة التغيير في البيئة الأمنية. كما أن تزايد وتيرة عمليات الأمم المتحدة في العراق قد جاء نتيجة الحاجة إلى تحسين الاعتماد على الذات من أجل الحفاظ على وضع أممي يتسم بالمصداقية والقوة. وقد تميز الربع الأول من عام ٢٠٠٩ بكثافة شديدة من حيث عدد المهام المعقدة التي تمت، وبخاصة دعما لأنشطة فريق المساعدة الانتخابية ومكتب الشؤون السياسية التابعين للبعثة، وذلك بزيادة قدرها ٣٠ في المائة مقارنة مع نفس الفترة من عام ٢٠٠٨.

٥٧ - لقد زاد تواصل البعثة مع المحافظات منذ نشر ١١ موظف اتصال وطني بالمحافظات، وذلك في محافظات نينوى وصلاح الدين وبغداد وديالى والحلة وكربلاء والنجف وواسط والقادسية والمثنى وذي قار. وسيقوم هؤلاء الموظفون برصد التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والحالة الإنسانية في المحافظات التي يعمل فيها كل منهم. وسيقومون أيضا بعملية الاتصال بين الأمم المتحدة والمسؤولين في المحافظات، وممثلي المجتمع المدني والأحزاب

السياسية، كما سيقومون بالترويج لأنشطة محددة. وأصبح للأمم المتحدة وجود في الرمادي، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كما تعزز وجودها في النجف والبصرة والموصل وكركوك.

٥٨ - وتعود جزئياً قدرة المحافظة على زيادة مستوى العمليات إلى المستشارين العسكريين المقدمين من الدول الأعضاء. ويظل ما قدموه من مساعدة قيمة في الاتصال مع القوات العراقية والقوات المتعددة الجنسيات ضروريا لضمان تنسيق الدعم الأمني واللوجستي المقدم إلى موظفي الأمم المتحدة، لا سيما أولئك المكلفين بالسفر إلى المحافظات لتوسيع نطاق أنشطة البرنامج. وأود في هذا الصدد أن أشكر حكومات أستراليا، والداغرك، والمملكة المتحدة، ونيبال، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة، لما قدمته من مساهمات.

حاء - الاتفاقات

٥٩ - عطفًا على رسالتي المؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2008/783)، ورد رئيس المجلس المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ نيابة عن المجلس (S/2008/784)، شرعت في التفاوض مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن اتفاق جديد يحدد الترتيبات المفصلة المتعلقة باستمرار قيام قوات الولايات المتحدة في العراق بتوفير الدعم الأمني اللازم لوجود الأمم المتحدة في العراق. واحتُتِمت المفاوضات بنجاح في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وكما أشرت في رسالتي المؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، فإن هذا الاتفاق الجديد مطلوب ليحل محل الاتفاق السابق المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ المبرم بين الأمم المتحدة وحكومة الولايات المتحدة، والذي انتهى سريانه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وفقاً لبنوده، وذلك بعد بدء نفاذ الاتفاق الأمني الثنائي بين العراق والولايات المتحدة. لقد أُعْلِمَت الحكومة العراقية بالمفاوضات على الاتفاق بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة، وتم تزويدها بنسخة من نص الاتفاق بعد توقيعه.

رابعاً - ملاحظات

٦٠ - إن نجاح إجراء العملية الانتخابية في المحافظات في ٣١ كانون الثاني/يناير هو مؤشر على تحقيق إنجاز مشجع آخر في العراق. وأعرب عن سروري لأن الملايين من الشعب العراقي قد مارسوا حقهم في التصويت في بيئة خالية من العنف إلى حد كبير - وهذا إنجاز رائع في بلد شهد هذا القدر الكبير من الصراعات في السنوات الأخيرة. لقد قطع العراق طريقاً طويلاً لكي يصل إلى الإمساك بزمام أموره، وهذه هي أول عملية انتخابية يقودها العراقيون ويمتلكون زمامها بالكامل.

٦١ - وأثناء زيارتي الأخيرة لبغداد هنأت الشعب العراقي والقيادة السياسية على النتائج الناجحة للانتخابات، وأثني على الروح المهنية التي أبدتها سواء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أو قوات الأمن العراقية. وقد أشاد كثيراً كل من قابلتهم بالدور الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في دعم هذه الانتخابات التي أُعد لها بشكل جيد.

٦٢ - وتمثل هذه الانتخابات نقطة تحول هامة من خلال ما انبثق عنها من عملية سياسية أكثر تمثيلاً وشمولاً على الصعيد المحلي. ويقع الآن على أولئك الذين سيشغلون مقاعدهم في مجالس المحافظات عبء الانخراط في حوار سياسي بناء بحيث يمكن تحويل فوائد تحسن حالة الأمن إلى إجراءات تستهدف تحقيق فوائد ملموسة، وتوفير الخدمات الأساسية اللازمة لشعب العراق. ولن يشعر الشعب العراقي بأن أصواتهم تذهب هباء، إلا إذا شهدوا حدوث قدر كبير من المساءلة والكفاءة والشفافية.

٦٣ - ومن أجل تحقيق سلام دائم، يحدوني الأمل في أن القادة العراقيين سيغتنمون هذه الفرصة ويحققون زحماً إيجابياً في الحوار والمصالحة على الصعيد الوطني. وسيتطلب ذلك من جميع الأطراف المعنية أن يظلوا على استعداد لتقديم التنازلات والعمل معاً بروح الوحدة الوطنية. وقد شجعتني، خلال اجتماعاتي في بغداد، التصريحات التي أدلى بها عدد من الزعماء السياسيين العراقيين التي تشير إلى أنهم على استعداد للقيام بدور بناء في هذه العملية.

٦٤ - ومن المحتمل أن يتحول الاهتمام في الأشهر القادمة نحو مسألة الحدود الداخلية المتنازع عليها والوضع القانوني لكركوك. ولا تزال البنات الأساسية التي تتولى البعثة وضعها بالاشتراك مع المحاورين الرئيسيين في بغداد وفي المناطق المتنازع عليها تشكل أولوية من أولويات البعثة. وتلتزم الأمم المتحدة بأداء دور حيادي ونزيه يفضي إلى بناء الثقة فيما بين الأطراف المعنية، والتشجيع على الحوار والعمل على التوصل إلى توافق في الآراء. وأؤيد بشدة المساعي الحميدة التي يبذلها ممثلي الخاص لبلوغ هذه الأهداف وفقاً لولاية البعثة وبالتشاور التام مع حكومة العراق.

٦٥ - وأرحب أيضاً باعتماد مجلس النواب قانوناً يقضي بإنشاء لجنة مستقلة لحقوق الإنسان. فالشواغل الحالية إزاء أعمال حقوق الإنسان وتطبيق المعايير الدولية في هذا المضمار بما ينفع جميع المواطنين العراقيين لن تعالج إلا من خلال إنشاء لجنة قوية وفعالة. وتبقى الأمم المتحدة ملتزمة بمساندة حكومة العراق فيما تبذله من جهود لبلوغ هذا الهدف.

٦٦ - وستبرز التحديات الاقتصادية التي يواجهها العراق حالياً خيارات صعبة للحكومة في عام ٢٠٠٩. ويبدو أن التمويل العام لأنشطة إعادة البناء والتنمية الذي تشتد الحاجة إليه

آخذ في الاضمحلال، ومما يدعو للقلق هو أن يزيد ذلك الأمر من صعوبة تقديم الخدمات الضرورية والحد من الفقر وبذل الجهود لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالبلد. وفي ظل مناخ يشهد تحسن الأمن وتعزيز الشعور بالمسؤولية الوطنية، يزداد تطلع العراقيين إلى حكومتهم، على الصعيدين الوطني والمحلي، لأن توفر لهم مكاسب التعافي، وهي: الوظائف، والمياه والشوارع النظيفة، والطاقة الكهربائية التي يمكن التعويل عليها، والمدارس الأفضل، والرعاية الصحية الملائمة. وتلتزم الأمم المتحدة بمساندة حكومة العراق فيما تبذله من مساعي لتلبية تلك الاحتياجات.

٦٧ - وأسعدني أن ألتقي بفريق الأمم المتحدة القطري للعراق أثناء مهمتي إلى المنطقة. كما أرحب بتوسيع نطاق وجود الأمم المتحدة في العراق منذ عام ٢٠٠٧، الأمر الذي يدل على مشاركة أعمق في المسائل الإنسانية والإنمائية. وتبقى الأمم المتحدة ملتزمة بدعم شعب العراق وحكومته عبر مبادرات رئيسية تشمل العهد الدولي مع العراق، والاستراتيجية الوطنية للمساعدة وعملية النداء الموحد. وبينما يتسع نطاق الوجود الدولي للأمم المتحدة، ينبغي لنا أيضاً الإقرار بالعمل الممتاز الذي يضطلع به المئات من الموظفين الوطنيين داخل العراق. فقد مثلت الجهود التي بذلوها إسهاماً مهماً في الارتقاء بمستوى حياة العراقيين العاديين. ولهذا أشجع الدول الأعضاء على مواصلة تقديم دعمها إلى وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها العاملة في العراق.

٦٨ - ويسرني استمرار ما تبذله البعثة من جهود دؤوبة للمضي قدماً في توسعها في مواقع البصرة وكركوك والنجف والرمادي والموصل. وسيصبح تعزيز الدعم اللوجستي والترتيبات الأمنية في هذه المواقع خلال الفترة المقبلة أمراً حيوياً لتعميق التوعية التي تقوم بها الأمم المتحدة على مستوى المحافظات. وتبقى البعثة ملتزمة بزيادة اعتمادها الذاتي في الوقت الذي يتناقص فيه عدد القوات المتعددة الجنسيات. وأشجع الدول الأعضاء على الاستمرار في دعم جهود الأمم المتحدة التي تمكنها من تنفيذ ولايتها المحددة في قرار مجلس الأمن ١٨٣٠ (٢٠٠٨).

٦٩ - ولم يقتصر تنفيذ الاتفاق الأمني الثنائي على تعزيز سيادة العراق بإنهاء ولاية القوات المتعددة الجنسيات بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، بل أثبت أيضاً تنامي قدرة قوات الأمن العراقية على إنفاذ القانون والحفاظ على النظام. وفي حين أن التحسن الملحوظ في الحالة الأمنية بالبلد يبعث الأمل في نفسي، فإن من الضروري اتخاذ المزيد من الخطوات لإنهاء العنف المتقطع والعشوائي الذي ما فتئ يلحق الضرر بسكان العراق المدنيين.

٧٠ - والأمر الذي أثار حزناً شديداً هو ما تكبدته البعثة من خسائر أخرى في الأرواح في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. فقد أصاب صاروخ من عيار ثقيل مرفق الأمم المتحدة للإبواء

الموقت في المنطقة الدولية مما أسفر عن مقتل اثنين من موظفي الدعم المتعاقدين مع الأمم المتحدة وإصابة ١٥ آخرين. ورغم التحسن الملحوظ الذي شهدته الحالة الأمنية بوجه عام، تؤكد هذه الحادثة أن موظفي الأمم المتحدة ما زالوا يعيشون ويعملون في ظل أجواء من الخطر المحدق ومستهدفين من بعض الجماعات. ولهذا السبب يجب أن يبقى أمن الموظفين أولوية قصوى.

٧١ - وقد غادرت العراق في ٦ شباط/فبراير مقتنعاً بأن توسيع نطاق البعثة، وتزايد أنشطتها إلى حد كبير بموجب القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) سيلقى ترحيباً حاراً. وقد أثنى بحارة جميع من تحاورت معهم على موظفي الأمم المتحدة في العراق نظراً إلى العمل الذي اضطلعوا به دعماً للانتخابات، وبشأن الحدود الداخلية المتنازع عليها، والإصلاح الدستوري، وحقوق الإنسان، والمساعدة في مجال الشؤون الإنسانية، والتعمير، والتنمية. وطلب عدد من الزعماء العراقيين إلى البعثة ومؤسسات الأمم المتحدة مواصلة زيادة أنشطتهما في جميع أنحاء البلد.

٧٢ - ووفقاً لما طلبه مجلس الأمن بموجب قراره ١٨٥٩ (٢٠٠٨)، فإن الأمم المتحدة ملتزمة بأن تعد، بعد التشاور مع العراق، تقريراً عن الحقائق ذات الصلة بنظر المجلس في الإجراءات المطلوبة لكي يستعيد العراق المكانة الدولية التي كان يتبوؤها قبل اتخاذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠).

٧٣ - وأرغب في الإعراب عن خالص امتناني للسيد ستافان دي ميستورا، الممثل الخاص للأمين العام للعراق، لما يبديه من نشاط والتزام في قيادته للبعثة. وأود الإعراب عن تقديري لشجاعة رجال ونساء البعثة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، الذين ما برحوا يعملون على مساعدة الشعب العراقي في ظل ظروف محفوفة بالمخاطر وخلال فترات تتسم بالصعوبة البالغة. وأتمنى لشعب العراق وقادته كل الخير في جهودهم الرامية إلى تعزيز مكاسبهم الأمنية، والمضي في التصدي للكثير من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ما زال البلد يواجهها.